# اقتصاد

### ١,٥ طن سمن بقري و٧٠٠ كغ أجبان منتهية الصلاحية

## وزير التموين: من غير المقبول من الصناعي والتاجر البيع بأسعار زائدة

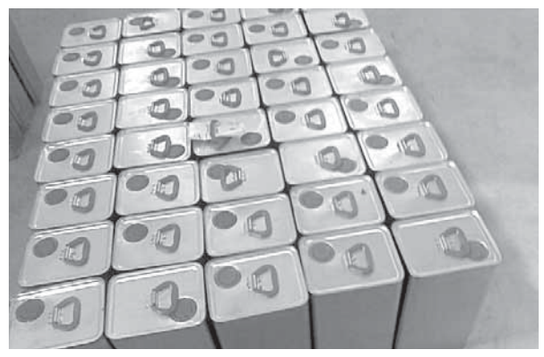

عبد الهادي شباط

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين أمس خلال لقائه أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها أن الوزارة مؤتمنة على تنفيذ سياسة الحكومة والعمل على ضمان حقوق التاجر والصناعي ومختلف أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية والاجتماعية على أن جميعهم مستهلكون.

مبيناً أن الهدف من صدور قانون التجارة وحماية المستهلك ١٤ هو ضمان حقوق المستهلك والتاجر والصناعي على حد سواء وتفعيل دورهم في تنشيط حركة البيع والشراء بيسر وسهولة وفق القوانين والقواعد الناظمة بعيداً عن الغش والتلاعب بالأسعار والمواصفات والاحتكار وأن القانون يستهدف المخالف والمسيء والدخيل على الصناعة أو التجارة.

كما بدد الوزير من مخاوف الصناعيين حيال القانون عبر تأكيده أن الوزارة حريصة على مناقشة واستعراض التعليمات التنفيذية للقانون مع غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة وجميع المعنيين بالقانون وضرورة قيام الجميع بدورهم في تنفيذ بنود القانون بشكل سليم ودقيق.

مشيراً إلى أنه من غير المقبول أن يقوم الصناعي أو التاجر الذي تموله الدولة كلياً أو جزئياً ببيع سلعه بأسعار زائدة عن سعرها الحقيقي أو المحدد والعمل على ربطه بتذبذب سعر صرف العملات الأجنبية داعياً الصناعيين إلى إيجاد آلية ووسائل مشتركة تجنبهم أي إشكالية والعمل على تعزيز ثقافة تداول الفواتير والالتزام بالتسعيرة المحددة وهامش الربح المحدد وأن الوزارة تعمل على جودة عناصر حماية المستهلك وحريصة على أن يتمتع العنصر بالصدق والأمانة.

وبدوره أكد رئيس غرفة الصناعة سامر الدبس وعدد من أعضاء الغرفة حرصهم على تنشيط وتفعيل دور الصناعيين والعمل على أن تكون الصناعة السورية صناعة رائدة بمختلف أنواعها ومجالاتها وتساهم باستمرار بدعم الاقتصاد الوطني وتوفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للمواطنين ومستلزمات العمل والإنتاج، والعمل على تطبيق قانون التموين الجديد بشكل صحيح ودقيق.

وفي سياق تمويني متصل كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي سالم لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك ضبطت معملاً لصناعة الألبان والأجبان يحتوي على مواد منتهية الصلاحية أهمها ١,٥ طن من السمن البقري و٧٠٠ كغ من الأجبان المنتهية الصلاحية إضافة إلى ضبط بطاقات بيان بالإنتاج تشتمل على حالات من التلاعب بالمواصفات والغش والتدليس مبيناً أنه تم إغلاق المعمل إدارياً بشكل مباشر وختمه بالشمع الأحمر لمدة شهر وإحالة المخالف إلى القضاء موجوداً لعدم قبول التسوية في مثل هذه المخالفات.

### بعد تعثره...

# الحكومة تفتح من جديد ملف التأمين الصحي.. مجلس للتأمين برئاسة وزير المالية

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء د. وائل الحلقي أن تحقيق الأمن الصحي والدوائي هو هدف إستراتيجي للحكومة سعياً منها إلى تقديم أفضل الخدمات الصحية والطبية للمواطنين، مبيناً أن قطاع التأمين الصحي يحظى باهتمام بالغ كونه يقدم خدمات طبية لشريحة واسعة من المواطنين المشملين بالمظلة التأمينية.

حديثه هذا جاء خلال اجتماع نوعي عقد بالأمس لمناقشة واقع التأمين الصحي في سورية والعقبات التي أدت إلى عدم تقديمه الخدمات التي يطمح إليها كل من مقدمي ومتلقي الخدمة بهدف التوصل إلى رؤى وقرارات تساهم في الارتقاء بقطاع التأمين الصحي من أجل أن تنعكس إيجاباً على المشمولين بالخدمة.

وخلال الاجتماع أشار الحلقي إلى أن ملف التأمين الصحي ملف وطني كبير وذو أولوية وله أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ويحظى باهتمام ورعاية السيد الرئيس بشار الأسد، لافتاً إلى أن التأمين الصحي مشروع وطني وإستراتيجي بامتياز وسيمضي قدماً للأمام ولن نتخلى عنه وسوف نقوم بتطويره وتعزيز الثقافة التأمينية لدى المشمولين بالمظلة التأمينية، شارحاً واقع وأبعاد هذا المشروع الحيوي، مبيناً تعثر هذا المشروع كثيراً منذ انطلاقته وجاءت الحرب على سورية لتزيد من العقبات التي تعترضه ومن ثم هناك مجموعة من العوامل اللوجستية والأمنية والتقنية التي أدت إلى تعثر هذا الملف.

وشدد الحلقي على أنه يجب علينا جميعاً حكومة ونقابات مهنية ومنظمات شعبية وشركات تأمين أن نسعى جميعاً إلى رسم سياسات واضحة لهذا المشروع من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، كما شدد على ضرورة حل الشكاوى والمعوقات كافة التي يعانيها متلقو الخدمة.

وأكد الدكتور الحلقي أننا جميعاً شركاء في إنجاح هذا المشروع الوطني المهم ومن ثم يجب العمل بروح الفريق الواحد لإنجاح هذا المشروع، موضحاً أن المؤسسة العامة للتأمين هي المعنية بملف التأمين بشكل مباشر والمسؤولة عنه وعلى الشركات أن تتعاون مع المؤسسة وتقدم بياناتها لإنجاح هذا الملف، مبيناً أهمية إيجاد نظام إلكتروني يدير عمليات التأمين الصحي كاملة وضرورة العمل على استعادة الثقة من المواطنين بالتأمين الصحي ورفع جودة الخدمة وتوفيرها لجميع المشمولين بالمستوى ذاته وضرورة التوسع في تشميل مشافي القطاع العام بالتأمين الصحي.

وقدم كلاً من وزيري المالية والصحة عرضاً حول ملف التأمين الصحي ودور كل وزارة في تنفيذ آلياته وطرق دعم هذا المشروع، وناقشا التحديات والمشكلات المتعلقة بهذا الملف مع الشركات والنقابات والمؤسسات المرتبطة به من أجل الارتقاء بهذا المشروع إلى مستوى طموحات المواطن السوري.

بدوره قدم رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري عرضاً لواقع خدمة التأمين الصحي المقدمة للعامل وأهمية تذليل المعوقات من أجل إيصال الخدمة المرجوة للعاملين وأن مشروع التأمين الصحي يجب ألا يخرج عن هدفه الأساسي المتضمن تقديم الخدمات الطبية المتميزة للعامل وأن مفهوم التأمين الصحي مفهوم تكاملي يجب أن يصب في مصلحة العامل وأن يحقق المشروع الغايات المرجوة منه التي تصب في مصلحة العامل.

وفي سياق متصل قدم المدير العام للمؤسسة العامة السورية للتأمين عرضاً عن واقع التأمين الصحي للقطاع الإداري في سورية والمعوقات التي أدت إلى تعثر المشروع، وعرضاً عن الوضع السابق والحالي للمؤسسة بما يخص التأمين الصحي حيث أكد أنه يجري حالياً استكمال أتمتة أعمال المؤسسة وإحداث مديرية لإدارة المخاطر وتطوير البنية الإدارية بشكل كامل والتدريب المستمر للكوادر والخبرات وتوفير البيانات المركزية وتعمل المؤسسة على إنشاء البوابة الإلكترونية للتأمين الصحي لأهميتها في توحيد الشبكات الطبية وإدارتها من المؤسسة وتوحيد اللغة والمصطلحات الطبية بينها.

> الحلقي: التأمين الصحي مشروع إستراتيجي.. وسياسة لاستعادة الثقة

ومن الجدير ذكره أن الاجتماع شمل عرضاً لمختلف الأفكار والمقترحات والملاحظات والمشاكل التي تعترض ملف التامين من النقابات المختلفة المرتبطة بهذا الملف وخاصة النقابات المهنية الطبية ونقابة المعلمين كما قدم رؤساء الشركات مقترحاتهم لتعزيز التشاركية في العمل وتذليل المعوقات كافة التي يعانونها.

وتم خلال الاجتماع إقرار إنشاء مجلس للتأمين الصحي برئاسة وزير المالية بهدف تذليل معوقات العمل كافة وإيجاد آليات مناسبة تساهم في التنسيق بين جميع الشركاء والتوصل إلى رؤى ورسم إستراتيجيات تساهم في إنجاح العمل التأميني في سورية كما تم اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات التي تساهم في تجاوز الثغرات والعقبات حيث تناول الاجتماع مناقشة العديد من المشكلات المتعلقة بعدد فروع شركات التأمين في المحافظات والتعاقد مع عدد أكبر من الأطباء والصيادلة والمشافي الخاصة لتغطية عدد أكبر من الأمراض والتحاليل والانقطاعات المتكررة لخدمة الإنترنت التي يعوق عمل الخدمة.

## نقيب الأطباء لـ«الوطن»: نحن غير راضين عن التأمين الصحي

محمد منار حميجو

بدوره أكد نقيب الأطباء في سورية عبد القادر حسن أن المجلس الوطني للتأمين الصحي سيدرس مشروع قانون خاص بالتأمين، الهدف منه تطوير التأمين الصحي كاشفاً أنه في نهاية العام سيتم الانتهاء من إعداد مشروع القانون الخاص بالتأمين الصحي.

وقال حسن في تصريح خاص لـ«الوطن»: نحن غير راضين حتى هذه اللحظة عن التأمين الصحي والخدمات التي يقدمها للمواطنين وهناك عدة مشاكل نسعى من خلال هذا المجلس برئاسة وزير المالية إلى حلها بشكل كامل.

وبيّن حسن أن مهمة المجلس دراسة واقع التأمين الصحي في جميع المحافظات السورية وشمول أكبر عدد من الإخوة المواطنين فيه مشيراً إلى أن المشمولين في التأمين الصحي فقط القطاع الإداري ولذلك سيتم العمل حالياً على تأمين العاملين في القطاع الاقتصادي وعدد من النقابات المهنية والمنظمات الشعبية.

ولفت حسن إلى أن القطاع الصحي سيشهد تطوراً كبيراً في مجال التأمين الصحي ولاسيما أعضاء المجلس من وزارة المالية والصحة واتحاد العمال والنقابات المهنية والسورية للتأمين معتبراً أن هذا المشروع متكامل من كل الجوانب ولا سيما أنه عانى مشاكل كثيرة وأن هناك الكثير من المواطنين لم يستفيدوا من التأمين الصحي خلال السنوات الماضية.

### تراجع عمال النسيج من ٣٢ ألفاً إلى ١٨ ألف عامل

## الحلو: خروج ١٢ شركة نسيجية من الخدمة

محمود الصالح

تعرض قطاع الغزل والنسيج وصناعة الألبسة خلال الأزمة إلى أضرار كبيرة وصلت إلى ١٠٠٪ في قطاعات محددة، وتراجع عدد الأيدي العاملة في هذا القطاع من ٣٢ ألف عامل قبل الأزمة إلى ١٨ ألف عامل الآن وذلك نتيجة الأضرار الكبيرة التي أصابت صناعة النسيج ابتداء من حلج الأقطان وانتهاء بصناعة الألبسة مروراً بالغزل والصباغة وغيرها، صرح بذلك لـ«الوطن» رئيس الاتحاد المهني للصناعات النسيجية في الاتحاد العام للعمال عمر الحلو وأضاف: تصل نسبة من يعملون في مجال الصناعات النسيجية ابتداء من زراعة القطن والحلج والغزل والنسيج والصباغة والألبسة إلى ٣٣٪ من سكان سورية، وقد تعرض هذا القطاع لأضرار كبيرة جداً ولدينا في القطاع العام ٢٥ شركة عامة للغزل والنسيج والسجاد والنايلون والجوارب والألبسة الجاهزة، تعرض منها ١٢ شركة للحرق والتدمير والنهب والسلب وتوقفت عن الخدمة وهي موجودة في محافظات دمشق وحلب وحمص وإدلب ودير الزور، وشهد الإنتاج تراجعاً كبيراً خلال الأزمة حيث تراجعت الشركات العاملة في نسب الإنتاج من ٩١٪ في عام ٢٠١٠ إلى ١٧ في عام ٢٠١٤ وهناك شركات تعمل الآن ولكن لا يزيد إنتاجها السنوي على ٥٪ بسبب عدم توفر المواد الأولية والانقطاعات الدائمة للكهرباء.

حيث لم تصل الأقطان خلال أعوام ٢٠١٣ – ٢٠١٤ ما أدى إلى التعاقد مع شركات خاصة تحت مسمى تشغيل الغير لتأمين الأقطان واستطعنا تشغيل بعض المعامل لمدة ستة أشهر بهدف توفير رواتب العمال ولكن هذه الطريقة لا تكفي، ومنذ بداية هذا العام استطعنا تأمين الأقطان الوطنية لبعض المعامل ولكن ما زالت الأعمال الحربية وانقطاع الكهرباء يؤثران كثيراً في الإنتاج وعلى الرغم من كل ذلك لم يتوقف راتب أي عامل في شركات القطاع العام على الرغم من وجود آلاف العمال من دون عمل بسبب خروج معاملهم من الخدمة.

ولم يقتصر ذلك على القطاع العام حيث تأثر القطاع العام كثيراً وتشرد الآلاف من العمال في القطاع الخاص بسبب هجرة العمال وإغلاق المنشآت الخاصة ويجب إعادة النظر في تطوير وتأهيل قطاع الغزل والنسيج وإصدار قانون إصلاح القطاع العام الصناعي، وأكد الحلو أن العمال في القطاع العام يقبلون بالتشاركية مع القطاع الخاص مكرهين على ذلك، ودعا إلى العمل على تأسيس مناطق صناعية نسيجية متكاملة ابتداء من حلج الأقطان وانتهاء بصناعة الألبسة.

### المالية تحدد المناطق المتضررة

## تقسيط الضرائب على خمس سنوات من دون فوائد

محمد راكان مصطفى

أصدر وزير المالية إسماعيل إسماعيل جملة من القرارات حدد بموجبها المناطق المتضررة في المحافظات والتي تنطبق عليها أحكام المادة الخامسة من القانون ١٢ لعام ٢٠١٥، والتي تم بموجبها تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة تحدد بقرار يصدر عن وزير المالية، لمدة خمس سنوات من دون فوائد وغرامات وجزاءات على أقساط ربع سنوية وذلك ضمن شروط تحدد بقرار من وزير المالية.

وحسب القرارات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها تم حصر المناطق المتضررة في محافظة دمشق لأغراض تطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون ١٢ لعام ٢٠١٥ ثمانية عشرة منطقة هي «قدم بدءاً من بوابة الميدان ـ الحجر الأسود – مخيم اليرموك – مخيم فلسطين – التضامن – باب شرقي طريق الغوطة بعد دار الكرامة – الدخانية – قناية رانس – جسر المطير – زبلطاني – الكتل الصناعية خلف مجمع ٨ آذار – الكتل مقابل مديرية النقل – الدباغات ـ جوبر – القابون – قابون صناعي – برزة – حي تشرين».

كما حددت القرارات المناطق المتضررة في محافظة ريف دمشق موزعة على منطقتين، ضمت الأولى المناطق المتضررة في مركز المديرية وعددها ٤١ منطقة متضررة.

والمنطقة الثانية ضمت المناطق المتضررة في ماليات المناطق وهي مديرية مال الزبداني وشملت ١٠ مناطق متضررة في الزبداني، ومديرية مال درايا شملت أربع مناطق متضررة، وشملت مديرية مال النبك ٤ مناطق متضررة، ومديرية مال القطيفة شملت ٥ مناطق متضررة، وشملت مديرية مال يبرود منطقتين.

على حين شملت مديرية مال قطنا ٢٨ منطقة متضررة، وشملت مديرية مال دوما ٥١ منطقة متضررة.

وحددت القرارات الصادرة عن وزير المالية كامل محافظة حلب من المناطق المتضررة باستثناء المنطقة العقارية الأولى بالكامل «الجميلية – الإسماعلية – الفيض – المشارقة» والمنطقة العقارية الثانية جزئياً «السريان القديمة – السريان الجديدة – محطة بغداد – منطقة الشلال – شارع فيصل حتى دوار الدلة» والمنطقة العقارية الثالثة جزئياً «السياحي حتى المنشية القديمة – المنشية القديمة – العزيزية – السليمانية – رعاية الشباب حتى كازية تتان»، إضافة لاستثناء المنطقة العقارية الرابعة جزئياً «الفرقان – حلب الجديدة – الموكامبو – المحافظة – الشهباء – السبيل – الجامعة – بستان كل أب – بستان زهرة – شارع النيل حتى دوار الطب العرب» والمنطقة العقارية الخامسة جزئياً (شارع النيال حتى دوار الكابري – الجابرية – ميسلون – الميدان حتى مشفى التوليد – الشيخ أبو بكر) ومناطق متفرقة هي «الأكرمية – قصر الضيافة – الأعظمية لغاية مبنى رودكو – الحمدانية».

وحددت القرارات المناطق المتضررة في محافظة حماه بالريف التابع لمركز مدينة حماة وأطراف المدينة ضمن الحد الإداري، وريف مدن «السلمية – محردة – السقلبية» وأطراف تلك المدن.

وحدد قرار الوزير إسماعيل المناطق المتضررة في محافظة حمص بـ٦٥ منطقة متضررة، إضافة إلى مدينة القصير بالكامل والقرى المحيطة بها باستثناء «قرية ربلة – الدمينة الشرقية – الحمرا – شنشار – العقربية – الغسانية – زيته – تلدو – الطيبة الغربية – كفرلاها – تلذهب – السمعليل – برج قاعي».

واعتبر قرار الوزير محافظة القنيطرة بالكامل منطقة متضررة تنطبق عليها أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٥ وتم تحديد المناطق المتضررة في محافظة الحسكة «منطقة الشدادي ونواحيها – منطقة رأس العين باستثناء ناحية الدرباسية – ناحية الهول وقراها – ناحية تل تمر وقراها – ناحية بئر الحلو الوردية وقراها – قرى منطقة الحسكة (الجنوبية والغربية الشرقية) – أحياء مدينة الحسكة التالية «النشوة الغربية – النشوة الشرقية – الفيلات – الليلية – غويران غربي – غويران شرقي – حي الزهور – منطقة المعامل شرق حي تل حجر – مشيرفة الحمة» وناحية اليعربية وقراها – قرى ناحية الجوادية الواقعة جنوب الطريق الدولي – ناحية تل حميس وقراها – ناحية جزاعة وقراها – قرى ناحية القحطانية الواقعة جنوب الطريق الدولي – قرى ريف القامشلي الواقعة جنوب الطريق الدولي – سوق الغنم بمدينة القامشلي.

يشار إلى أنه بناء على القرار ٤٦٩/ق. واستناداً لأحكام المادة الخامسة من القانون رقم /١٢/ تاريخ ٢٠١٥/٧/٢٦ واستثناءً من أحكام التعليمات الناظمة لأصول التقسيط الواردة بالتعميم رقم /٢٠٠/ ص. هـ تاريخ ٢٠١١/١/١٧ وتعديلاته وآخرها التعميم رقم /٧٨٧/ تاريخ ٢٠١٢/١١/٧.

يتم تقسيط الضرائب المحققة على المكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة لمدة خمس سنوات من دون فوائد وغرامات وجزاءات على أقساط ربع سنوية شريطة التقيد بأن يتقدم المكلف بطلب خطي قبل نهاية ٢٠١٥/١٢/٣١ ويتم تقسط الضرائب المستحقة والموضوعة موضع التحصيل وفق قرار من وزير المالية لمدة خمسة سنوات بناءً على اقتراح لجنة شؤون الضرائب والإيرادات.

ويتم التقسيط على دفعات ربع سنوية. ويحول قرار التقسيط دون فرض الفوائد والغرامات والجزاءات التي حددتها القوانين والأنظمة النافذة شريطة الالتزام بسداد الأقساط في مواعيدها المحددة، ويُنهى العمل بقرار التقسيط وتقوم الدوائر المالية بملاحقة المكلف المدين بكامل الضرائب المترتبة عليه مع الفوائد والجزاءات والغرامات الواجبة في حال ثبت للدوائر المالية أن المكلف يقوم بالمعاملات القانونية لمغادرة القطر بصورة نهائية وإذا حكم عليه بالإفلاس والتصفية القضائية. وإذا تنازل عن كامل مؤسسته سواءً كان هذا التنازل إجبارياً أم اختيارياً.

وإذا تخلف المكلف عن تأدية أي قسط في موعده لأكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاقه. وفي حال توفي المكلف وتعهد الورثة بتسديد الأقساط المتبقية يستمر العمل بقرار التقسيط، وفي حال إنهاء العمل بقرار التقسيط يطالب المكلف بتسديد باقي الأقساط دفعة واحدة مع ما يصيبها من الفوائد والغرامات والجزاءات غير المسددة، وتقسط الفوائد والغرامات والجزاءات عن الجزء المسدد من الضريبة.

## رئيس اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»: تراجع كبير في تصدير البيض بعد إغلاق معبر التنف

ميليا عبد اللطيف

أكد محمد كشتو رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية في تصريح خاص «للوطن» وجود تراجع كبير في تصدير البيض من سورية إلى العراق بسبب إغلاق معبر التنف ومعابر حدودية أخرى من العصابات الإرهابية لذلك أصبح العرض أكثر من الطلب، فالطاقة الإنتاجية أكثر من احتياج السوق المحلي ما أدى إلى انخفاض السعر دون التكلفة وهذا ما استدعى تخوف المنتج من الخسارة وبالتالي توقع حصول عزوف عن الإنتاج في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

وأشار كشتو إلى وجود تصدير كميات قليلة من البيض عن طريق البحر إلى دول أخرى بينها العراق إلا أن تكلفته مرتفعة جداً إضافة إلى أنها تحتاج فترة زمنية طويلة فقد تستغرق قرابة الشهر لتصل العراق الذي يعد سوق البيض الرئيسي لسورية حيث بلغت قيمة الصادرات من هذه المادة عام ٢٠١٠ ملياراً ونصف المليار بيضة لكن التصدير بدأ بالتراجع في عام ٢٠١٣ إلى كميات قليلة جداً ليتعافى بعدها قطاع الدواجن ويعود إلى حيويته في عام ٢٠١٤، أما العام الحالي فكان من المتوقع أن يكون التصدير بأفضل حال لولا الظروف الأمنية للمعابر الحدودية التي كانت العائق الوحيد بالعملية التصديرية.

وأوضح رئيس اتحاد غرف الزراعة أنه ورغم ذلك لم ترتفع أسعار البيض كثيراً على المستهلك مقارنة بأي سلعة أخرى فهو يشتري البيضة بأقل من سعر التكلفة لكن التخوف مستقبلاً أن يخسر المنتج الأمر الذي يؤدي إلى قلة الإنتاج ورفع السعر وإذا ما استمر المنتج بالخسارة فإنه من المؤكد سوف يعزف عن الإنتاج ويصبح الطلب على المادة أعلى من العرض بكثير.

وقال: إن العملية الإنتاجية تسير بشكل مقبول أما مرحلة (ما بعد الحصاد) فإنها لا تلقى اهتماماً كبيراً علماً أن جميع من يعمل بالقطاع الزراعي بشكل عام لا يعاني من مشكلة إنتاج بقدر معاناته في فترة ما بعد الحصاد.

لكن مع ذلك لا نستطيع أن نضع الحكومة في سلة واحدة حيث لم يرق مستوى النجاح الاقتصادي إلى مستوى النجاح السياسي والعسكري التي حققتها الدولة السورية. وختم كشتو بالقول بالنسبة لما يتعلق بإجراءات أو مقترحات لدعم مربي الدواجن من وجهة نظري الشخصية يجب ألا يكون بالدعم المادي المباشر على مبدأ لا تعطه سمكاً بل علمه الصيد لذلك أفضل طريقة لدعم المربين تقليل تكاليف الإنتاج ورفع جودة المنتج أما المطلب الأساسي والأهم فوجود تواصل دائم بين الحكومة والمنتج الحقيقي لتتعرف إلى معاناته ومشاكله عن قرب بعيداً على الشعارات والخطابات.

## المصارف المحلية لم تستثمر في الفوركس حسب بياناتها

علي محمود سليمان

أشارت هيئة الأوراق والأسواق المالية إلى عدم توافر معلومات عن قيام المصارف المحلية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة باستثمار أموال بالمضاربة في سوق تداول العملات الأجنبية الفوركس، حيث تعتبر هذه المصارف بمنزلة شركات مساهمة، حيث لم تتضمن الإفصاحات والبيانات المالية والإيضاحات المرفقة بها المقدمة من المصارف إلى الهيئة ما يشير إلى وجود أي مخصصات لديها للاستثمار في الفوركس خارج سورية.

توضيح هيئة الأوراق والأسواق المالية جاء رداً عن سؤال حول إمكانية لجوء المصارف إلى عمليات المضاربة بالعملات الأجنبية في الأسواق الخارجية الفوركس، لتكون مطرحاً استثنائياً بسبب الظروف لتوظيف الأموال والحصول على الأرباح؟

حيث أوضحت الهيئة بأن تحديد حقيقة هذا الأمر من عدمه بدقة أكثر يرتبط بمصرف سورية المركزي باعتباره الجهة التي تشرف وتراقب عمل هذه المصارف ومجالات استخدام أموالها من جهة، وتراقب بشكل مستمر حركة دخول وخروج القطع الأجنبي والغاية من ذلك من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بدور المصارف والمؤسسات المالية المحلية الأخرى بنشاط الفوركس، فقد قامت الهيئة سابقاً بمراسلة مصرف سورية المركزي وطلبت منه التعميم على جميع الجهات الخاضعة لإشرافه ورقابته بعدم فتح أي حساب لديها لشركات ومكاتب الفوركس أو القيام بعمليات تحويل لمصلحتها أو الترويج لنشاط الفوركس باعتباره نشاطاً غير مشروع قانوناً في سورية.